



محاولات الإسلاميين للعودة الي الحكم:

سعي حثيث لإفشال الانتقال



جدول المحتويات

- 2..... مقدمة:
- 4..... المحاولة الأولى للسيطرة على الحكم
- 5..... قطع الطريق
- 6..... المحاولة الثانية - فض الاعتصام
- 7..... المحاولة الثالثة - المحاولة الانقلابية في يوليو 2019
- 9..... المحاولة الرابعة: مسيرات الزحف الأخضر
- 11..... المحاولة الخامسة - محاولة اغتيال رئيس الوزراء
- 12..... المحاولة السادسة - انقلاب سبتمبر 2021
- 13..... المحاولة السابعة - انقلاب 25 أكتوبر 2021
- 14..... مبادرة الطيب الجد
- 15..... الصراعات الداخلية بين مجموعات الإسلاميين
- 18..... تحليل تكتيكات الإسلاميين - العمل الخاص والربط الخيطي
- 20..... الأزمة الفكرية للحركة الإسلامية

مقدمة:

منذ انتظام التظاهرات في العاصمة الخرطوم والولايات وتحول تجمع المهنيين السودانيين الذي يقودها من المطالبة بزيادة الأجور إلى إسقاط النظام وإحكام الخناق على نظام البشير والذي بلغ ذروته في مهاد العام 2019، أحس الإسلاميون بالخطر وأجرى الرئيس (المخلوع) عمر البشير تعديلات هيكلية على حزبه بعد أن تراجع من قبول الدعوات والنصائح التي قدمت له بالتنحي عن منصبه وتشكيل حكومة قومية وإعلان النأي عن الترشح في انتخابات 2020م.

وكان مدير جهاز الأمن والمخابرات وقتها الفريق صلاح قوش طلب من الرئيس الانحناء للعاصفة وإعلان استقالته من الحزب الحاكم والوقوف في مسافة واحدة من كل الأحزاب السودانية وتأكيد عدم ترشحه للانتخابات واستعداده لتشكيل حكومة قومية لكن المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني قطع الطريق أمام هذا المخرج وأجرى تعديلات شكلية أعلنها البشير في يناير 2019 وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، حيث زادت حدة الاحتجاجات واشتدت وطأة الغلاء ما أسهم في تدحرج كرة الثلج ، لتكمل الثورة انتفاضتها ويصل مئات الآلاف من السودانييين إلى محيط القيادة العامة

نتيجة انقسام داخل صفوف الإسلاميين يعود للصراع بين المجموعة التي ترى ضرورة عدم ترشح البشير في انتخابات 2020 والمجموعة التي تحشد لترشيح البشير للدورة الانتخابية الجديدة وهي التي أضعفت الإسلاميين بحكم ضمها لمجموعات انتهازية وقبلية، ولذلك وجهت اتهامات بالخيانة للفريق صلاح قوش مدير جهاز الامن والمخابرات حين ذاك.

للجيش ويعلنون الاعتصام وبينما كانوا يواصلون اعتصامهم خارج مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، كانت إحدى القاعات بالداخل تحتدم بالنقاش، حيث يحاول كبار القادة في الجيش والمخابرات إقناع الرئيس عمر البشير بالتنحي.

لكن البشير أبى أن يتنحي، وانسحب من الاجتماع الذي تواصل انعقاده دون الرئيس لأول مرة منذ أن أصبح قائدا أعلى للقوات المسلحة.

وما أن اتفق المجتمعون على الاطاحة بالبشير أصدروا أوامرهم بالتحفظ عليه واعتقال قيادات الحزب الحاكم، ومنذ البداية تبين للرأي العام أن ما جرى هو

المحاولة الأولى للسيطرة

على الحكم

بعد يوم من عزل البشير عن السلطة، من قبل الجيش، بدأت ملامح المرحلة الانتقالية تتبلور، لتزيل الغموض بشأن الأحداث التي تنتظر البلاد، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية في السودان المجلس العسكري الانتقالي، برئاسة وزير الدفاع الفريق أول ركن عوض بن عوف.

وأدى رئيس أركان الجيش كمال عبد المعروف الماحي اليمين نائبا لرئيس المجلس الانتقالي، فيما تم تأجيل إعلان أسماء أعضاء المجلس العسكري الانتقالي.

وقال رئيس اللجنة السياسية الفريق عمر زين العابدين المصنف بأنه أحد عناصر الإسلاميين في الجيش قال إن المجلس مهمته الأساسية هي "حفظ أمن واستقرار البلاد، وعدم السماح بأي عبث"، موضحاً أن البلاد ستدار في المرحلة الراهنة "من خلال المراسيم".

وتابع: "لن نملي أي حل على المواطنين، ومهمتنا الأساسية تأمين ظروف لحوار حضاري وسلمي".

وشدد المجلس على أن الحلول السياسية يقدمها المعتصمون والأحزاب السياسية، مؤكداً أنه سيرعى الحوار دون أن يتدخل بين القوى السياسية". وكان المدهش أن

زين العابدين لم يستثني حزب المؤتمر الوطني من الحوار.

قطع الطريق

قطع المتظاهرون المحتشدون أمام القيادة الطريق أمام محاولة قوش وأبن عوف والضباط المحسوبين على الإسلاميين للسيطرة على السلطة وسرت موجة الرفض في أوصال الجماهير التي خرجت من كل ضواحي الخرطوم راجلة من أقصاها إلى ساحة الاعتصام وعلت الهتافات الرافضة لتولي ابن عوف حكم البلاد.

تحت هذه الضغوط الجماهيرية الكاسحة واعتذار قوات الدعم السريع عن المشاركة

في المجلس العسكري الانتقالي أعلن الفريق أول ركن عوض ابن عوف تنازله عن منصبه بعد يوم واحد واختياره الفريق أول عبد الفتاح برهان عبد الرحمن خلفاً له، في خطوة اعتبرها منظمو الاحتجاجات غير كافية، مطالبين الجيش بـ"نقل السلطة فوراً إلى حكومة مدنية انتقالية".

وقال بن عوف في خطاب بثه التلفزيون الرسمي "أعلن أنا رئيس المجلس العسكري الانتقالي التنازل عن هذا المنصب واختيار من أثق في خبرته وكفاءته وجدارته لهذا المنصب وأنا على ثقة بأنه سيصل بالسفينة التي أبحرت إلى برّ الأمان". وأضاف أنه "بناء عليه، فقد اخترت بعد التفكير والتشاور والتمحيص الأخ الكريم

بالبشير والإسلاميين لكن إبعاد بعض الضباط المعروف ولأهم للحركة الإسلامية من الجيش ومغادرة قوش للبلاد ونقل البشير وقيادات الحزب الحاكم إلى كوبر بثت تطمينات بأن البرهان بدأ يبتعد رويداً عن الإسلاميين وتواجهه تحديات حقيقية في إمكانية اعادتهم للسلطة وإن احتفظ المجلس العسكري بقيادة الخدمة المدنية الذين يوالونهم.

المحاولة الثانية - فض

الاعتصام

في 3 يونيو/حزيران 2019 اقتحمت قوات مسلحة تتبع للمجلس العسكري وبدعم

الفريق اول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن رئيساً للمجلس العسكري الانتقالي خلفاً لي".

وقال ابن عوف في خطابه أيضاً "كما أعلن قبل ذلك إعفاء الأخ الكريم الفريق أول دكتور ركن كمال عبد المعروف الماحي بشير من منصبه نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي بعد أن أصرّ على ذلك فعجز منطقي عن إقناعه وعجزت قناعتني عن إثنائه وبقائه في الموقع حتى إلى حين".

ولما كان الفريق أول عبد الفتاح برهان هو المفتش العام للجيش ظلت عقيرة المظان ترتفع عند المراقبين بأنه على علاقة

ولكن باءت هذه المحاولة بالفشل نتيجة الضغط الشعبي الواسع الذي استنكر الحادثة وكذلك مقاطعة تجمع المهنيين وقوى الحرية والتغيير للمجلس العسكري. هذه الفترة كثير من خيوط اللعبة كانت ما زالت بيد البشير الذي حاول استعادة حكمه من داخل السجن ونشط معه عبد الرحيم محمد حسين والي الخرطوم السابق.

المحاولة الثالثة - المحاولة الانقلابية في يوليو 2019

في 5 يوليو (تموز) 2019 أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير في السودان، التوصل إلى اتفاق مع المجلس العسكري الانتقالي حول

كبير من قوات الدعم السريع السودانية مقرّ الاعتصام مُستعملةً الأسلحة الثقيلة والخفيفة وكذاً الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين السلميين مما تسبّب في مقتل عشرات الشهداء وسقوط مئات الجرحى.

وفي تلك الفترة عمدت النظام البائد والمؤتمر الوطني على إحكام التنسيق بين كادره الأمني على مستوى القوات الأمنية (جيش - شرطة - دعم سريع - أمن) وقاد حملة اعلامية هدف منها تشويه صورة الاعتصام والمعتصمين تمهيداً للانقضاض عليهم ، وعمل على تضخيم الذات لدى قيادات المكون العسكري بإمكانية سيطرتهم على السلطة بعد فض الاعتصام

كما احتُجز قيادات من الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني، ويجري التحقيق معهم لمحاكمتهم.

وأكد البيان أن "الانقلاب يهدف إلى إجهاض ثورة وعودة نظام البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل بعد أشهر من الاحتجاجات".

في أغسطس (آب) 2019 وصل د. عبد الله حمدوك، المرشح لتولي منصب رئيس الحكومة الانتقالية أدى اليمين الدستورية، بالقصر الرئاسي بالخرطوم، أمام رئيس المجلس السيادي، عبد الفتاح البرهان، ورئيس القضاء المكلف، عباس علي بابكر.

الفترة الانتقالية والتي تصل إلى 39 شهراً، إلى أن يتم انتخاب إدارة مدنية كاملة.

قبل تشكيل الحكومة الانتقالية وفي 24 يوليو 2019 أعلن الجيش السوداني إحباط محاولة انقلاب عسكري واعتقال مجموعة من كبار الضباط وبعض أعضاء الحزب الحاكم السابق.

وقال الجيش في بيان عسكري إن من بين المعتقلين بتهمة التخطيط للانقلاب، رئيس أركان الجيش الفريق أول هاشم عبد المطلب أحمد، وعدد من ضباط القوات المسلحة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

المحاولة الرابعة: مسيرات الزحف الأخضر

في 14 ديسمبر 2019 قضت المحكمة التي كانت تنظر في قضية الفساد التي يحاكم فيها الرئيس المخلوع، عمر حسن البشير، السبت بإيداعه في مؤسسة إصلاحية لمدة عامين، تراجع بعدها المدة، ومصادرة المبالغ التي تحفظت عليها السلطات.

وبحسب نصوص القوانين المعمول بها فإن أقصى عقوبة في التهمتين اللتين يحاكم فيهما البشير تبلغ 13 عاما، لكن القاضي أصدر حكمه المخفف نظرا لتجاوز البشير سن الـ 70.

وتزامنت عدة أحداث مع محاكمة البشير أولها إصدار لجنة إزالة التمكين ومحاربه الفساد واسترداد الأموال في السودان، قراراً بحل المكاتب التنفيذية ومجالس النقابات والاتحادات المهنية المنشأة بموجب قانون النقابات لعام 2010 وكذلك بموجب القانون 2004 وقانون أصحاب العمل لعام 1992.

كما نص القرار على حجز العقارات المسجلة بأسماء النقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل، وحجز الآليات والسيارات ووسائل النقل المسجلة باسم النقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل، وحظر التصرف فيها. بالإضافة إلى تعيين لجان تختص بتسيير شؤون تلك النقابات والاتحادات وتصريف أعمالها الضرورية،

ولا ينفصل عن النشاط المتواصل منذ اسقاط رأس النظام في 11 أبريل 2019، وأشارت كثير من المعلومات إلى مدى استفادة الإسلاميين من كادرهم العسكري لدرجة أنه لم يخف بعض الضباط شعورهم وعبروا عن تأييدهم بشكل مفضوح.

في يوم 19 ديسمبر (كانون الأول) 2019، خرج ملايين السودانيين في مدن مختلفة يحيون ذكرى الثورة التي أطاحت بالبشير وتم تسيير قطار إلى عطبرة من الخرطوم في رحلة للمشاركة بالفعاليات والردّ على مسيرة "الزحف الأخضر" التي سيرها أنصار النظام السابق وهكذا قطع الطريق أمام المحاولة الرابعة ولكن لم يتوقف مد المحاولات بعد.

وتمثيلها بالقدر الكافي للحفاظ على مصالح المنسوبين، والإعداد للجمعية العمومية للنقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل.

في المقابل شهدت البلاد دعوات إلكترونية للخروج في مسيرة "الزحف الأخضر لتصحيح الثورة"، ورجّحت مصادر عسكرية أن يكون مصدر تلك الدعوات جهات تابعة للمؤتمر الوطني المحلول (حزب البشير). ما دفع الجيش إلى المسارعة لإغلاق كل الطرق المؤدية إلى مقر القيادة العامة.

وكانت مسيرات الزحف الأخضر هي البداية لمخطط إجهاض الثورة والفترة الانتقالية،

اقتصادية حادة، حاول الاسلاميين الاستفادة منها لتضييق الخناق على الحكومة وبدأت تحرك خيوط المؤامرة هذا المرة من عدة اتجاهات تارة في ولاية غرب كردفان وتارة أخرى في دارفور وتتوجت بإغلاق الميناء الرئيسي للبلاد (ميناء بورتسودان) في 19 سبتمبر 2021 عن طريق ناظر عموم قبائل الهدندوة محمد الأمين ترك القيادي بالمؤتمر الوطني.

المحاولة الخامسة - محاولة

اغتيال رئيس الوزراء

في مارس (أذار) نجا رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك، من محاولة اغتيال، حيث وقع انفجار أثناء مرور موكبه، عند حي الواحة في منطقة كوبر بمحلية بحري في العاصمة الخرطوم. وتسبب التفجير الذي وقع على بعد نحو 400 متر من جسر كوبر في هدم الكثير من المنازل، حيث تداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تُظهر عملية الانفجار.

وقع الهجوم في وقت كانت فيه حكومة حمدوك تواجه صعوبات جمة في إدارة أزمة

المحاولة السادسة -

انقلاب سبتمبر 2021

في 21 سبتمبر 2021 أعلن الجيش إيجابا محاولة انقلاب واعتقال 21 ضابطا وعدد من الجنود، وأن البحث جارٍ للقبض على بقية الضالعين فيها.

حمدوك في بيان بثه التلفزيون قال "ما حدث انقلاب مدبر من جهات داخل وخارج القوات المسلحة، وهو امتداد لمحاولات الفلول منذ سقوط النظام البائد لإجهاض الانتقال المدني الديمقراطي".

في 2 أكتوبر 2021 مجموعة الأحزاب والكيانات التي دعت إلى إصلاح تحالف قوى

الحرية والتغيير تعلن عن ميثاق جديد للتحالف.

في 15 أكتوبر 2021: حمدوك رفض طلبا من البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) لحل الحكومة وتعيين حكومة جديدة بدلا منها.

في 16 أكتوبر 2021 مجموعة الميثاق الوطني تدعو إلى مظاهرات ضد حكومة حمدوك، وتعلن التوقيع على ميثاق التوافق الوطني.

المحاولة السابعة - انقلاب

25 أكتوبر 2021

في 25 أكتوبر 2021 نفذت السلطات موجة اعتقالات غير مسبوقة شملت رئيس الحكومة ومعظم الوزراء وقيادات سياسية ورؤساء أحزاب، إلى جانب السيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون وانتشار كثيف في الشوارع والطرق كذلك اختطف حمدوك ونُقل إلى مكان مجهول من قبل الجيش الذي أعلن قائده عبد الفتاح البرهان حل المجلس السيادي وحكومة حمدوك ، ليعلن البرهان حالة الطوارئ في البلاد، وتعليق العمل ببعض بنود الوثيقة

الدستورية وتجميد عمل لجنة التمكين ويؤكد في خطاب بثه التلفزيون السوداني الالتزام باتفاق جوبا للسلام (الموقع مع حركات مسلحة في أكتوبر 2020)، وأنه سيتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة تحكم البلاد حتى موعد إجراء الانتخابات في يوليو 2023.

في 6 نوفمبر 2021: ندد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بسلسلة الانتهاكات لحقوق الإنسان التي يشهدها السودان، وبقتل المتظاهرين، وجرح أكثر من 300 شخص خلال الاحتجاجات، وقطع الإنترنت عن العاصمة لمنع السكان من الوصول إلى المعلومات.

التي اتخذها يوم 25 أكتوبر، والاتفاق السياسي الموقع بينه وبين رئيس الوزراء عبد الله حمدوك يوم 21 نوفمبر. في 10 يناير 2022 استقال د. عبد الله حمدوك من رئاسة الوزراء.

طوال هذه الفترة لم تشهد البلاد محاولات جديدة لاستيلاء الاسلاميين على السلطة خاصة تنسبهم كثير من المناصب الرفيعة في الخدمة المدنية وبذلك أصبحوا جنوداً من جنود الانقلاب.

مبادرة الطيب الجد

ما أن أعلنت الآلية الثلاثية قيادة الحوار بين الاطراف المتصارعة حتى وسارعت

في 8 نوفمبر 2021 قال البرهان إنه لن يتراجع عن قرار حل الحكومة وإعلان حالة الطوارئ، في حين أكد قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) أن قرارات البرهان جاءت لتصحيح مسار ثورة الشعب. في 21 نوفمبر 2021 تم توقيع الاتفاق السياسي بين البرهان وحمدوك.

في 6 ديسمبر 2021 شهدت مدن سودانية عدة مظاهرات دعت إليها "قوى إعلان الحرية والتغيير- مجموعة المجلس المركزي" رافضة الاتفاق السياسي.

في 19 ديسمبر 2021: خرج آلاف المتظاهرين وهم يحملون الأعلام الوطنية مرددين شعارات تندد بإجراءات البرهان

مثل علاقتهم بالعدل والمساواة التي وصلت درجة مطالبة رئيسها جبريل لقيادات من حزب الترابي (المؤتمر الشعبي) التوحد مع حزب المؤتمر الوطني المحلول ، ووجد الاسلاميون في المبادرة المصرية ضآلتهم ونسجوا تحالفاً بين قوى الانقلاب لخلق كيان مواز يوقف مد الاتفاق الأتاري.

الصراعات الداخلية بين

مجموعات الاسلاميين

أفادت مصادر عليمة ببواطن الأمور داخل مجموعات الإسلاميين أن خلافات حادة تسود وسط القيادات منذ سقوط النظام،

الحركة الاسلامية بتنظيم تظاهرات ضد ما أسمته بالتدخل الأجنبي في البلاد ، وصنعت هذه المرة واجهة باسم مبادرة نداء السودان وأوكلت المهمة للقاضي السابق والشيخ الصوفي الطيب الجد وهو إخواني ملتزم في صفوف المؤتمر الوطني وناشط في الحركة الشعبية ، حاول علي كرتي أمين عام الحركة الاسلامية صنع جبهة موازية للضغط على الآلية الثلاثية وتوحيد الإسلاميين تمهيداً لتغيير النظام حال عودة الحكم المدني بعد التوقيع على الاتفاق الأتاري بين الجيش وقوى الحرية والتغيير وعندما فشلت المبادرة لجأ إلى تحالفاته داخل الكتلة الديمقراطية التي بدأت منذ اعتصام القصر ومنها ما هو قبله

وتنشط في تركيا ثلاث مجموعات إحداها موصولة بعلي كرتي وتمتلك موارد مالية ضخمة، وعندما أرادت هذه المجموعة أن تنصب "مهدي إبراهيم" مسؤولاً عن التنظيم في تركيا تم قطع الطريق عليها بواسطة مجموعة أخرى، يدين أفرادها بالولاء "لنافع علي نافع" لكنها ربما عقدت صفقة مع مجموعة ثالثة حيث قطع أولئك الطريق على مرشح مجموعة كرتي ودعموا جميعاً مدير جهاز الأمن الأسبق "محمد عطا المولى" ليصبح مسؤولاً عن التنظيم في تركيا.

الصراعات التي انتظمت ساحة الإسلاميين الموصولين بسلطة البشير امتدت إلى خارج تشكيلاتهم ليصل طرف منها إلى ساحة

حيث فوّضت مجموعة القيادات الموقوفة بسجن كوبر إبراهيم محمود ليقود المؤتمر الوطني فيما يسعى علي كرتي الذي لا يحظى بتفويض القيادات المعتقلة لبناء حركة إسلامية جديدة تهيمن على المؤتمر الوطني.

وقالت المصادر إن حركة المستقبل التي ينشط من خلالها ناجي مصطفى كانت جزءاً من تلك الخلافات إذ تم دفعه ليصعد لقيادتها قاطعاً الطريق على مهدي إبراهيم (وزير الخارجية السابق) الذي كان خياراً لعدة مجموعات أشهرها مجموعة القادة الفارين إلى تركيا.

لكن هؤلاء القادة التاريخيين، بحسب مصادر: هم الذين كلفوا "إبراهيم غندور" بقيادة المؤتمر الوطني ولكنهم عادوا بعد أن ألقاهم بطريقته في إدارة الأزمة عادوا لينزعوا عنه القيادة وينقلونها إلى "علي محمود" الذي يمثل القيادة المستترة اليوم لحزب المؤتمر الوطني.

"المؤتمر الشعبي" الذي شكأ أمينه العام المناوب الأمين عبد الرزاق في وقت سابق من: "أنّ عضوية الحزب التي تحاول عقد اجتماع لهيأة الشورى، مدعومة من التيار الإسلامي العريض الذي يقف خلفه الأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي".

وسط هذه الأحداث تقف "مجموعة سجن كوبر" وقد أضحت محض "قيادات تاريخية في الماضي" على حد وصف القيادي بالحركة الإسلامية أمين حسن عمر الذي صرّح لصحيفة السوداني قائلاً: "هؤلاء الذين بالسجن ليسوا قياداتنا، نحن نظريتنا أنه لا ولاية لغائب، خارج البلد أو غائب بالسجن، إذ لا ولاية لسجين ولا أسير، هؤلاء فقط قادة تاريخيين".

تحليل تكتيكات الإسلاميين

- العمل الخاص والربط

الخيطي

يسيطر كرتي على المنظومة الأمنية للحركة وهو مفرغ منذ الثمانينات لإدارة العمل السري وسط الضباط ويعرف من يتولون هذا العمل الخاص باختراق القوات الأمنية العسكرية ب(السواقين) وأهم (السواقين) المشرفين على الضباط الكبار في الجيش هم (كرتي - الراحل الزبير أحمد الحسن - محمد علي الفاشوشية)، وتفيد مصادر بأن كرتي هو الآن الأكثر نفوذاً وسط

إسلاميي الجيش بحكم أنه عمد إلى إدخال أبناء منطقتة في الأجهزة الأمنية عندما كان مسؤولاً عن الدفاع الشعبي.

وفي السياق ذاته يشاطره النفوذ د. نافع علي نافع وصلاح قوش مدير المخابرات السابق الذي شككت له على خلفية الاتهامات المتبادلة بالخيانة، لجنة للتحقيق أسندت رئاستها للقيادي بالحركة “عبد الرحيم علي” وكان مناط التكليف أن تحقق اللجنة مع الجميع ومن ثم تقدم جوابات على الأسئلة المهمة: ما الذي حدث، وكيف سقط النظام؟ وهل ثمة متآمرون من الداخل؟

أبريل 2019 برفض الثوار الذين كانوا
يعتصمون حول القيادة العامة.

وصنّف التقرير ثلاثة انقلابات على أنها
“غير مأذونة” ولخصها في انقلاب “عبد
الفتاح البرهان” وانقلاب “هاشم عبد
المطلب” وانقلاب “عبد الباقي بكرأوي”
لكن بالرغم من ذلك فإنّ جرثومة
الانقسامات والصراعات تظل حاضرة وفاعلة،
لا تدع خطط “علي كرتي” تمضي بسلاسة”
بحسب ما يقول مصدر مضيفا: “العقبة
الكؤود التي تعترض أنشطتهم أنّ ذات
المحاور ومجموعات الضغط التي تشكلت
داخل المؤتمر قبل سقوط النظام لا تلبث
تطل برأسها مع كل خطوة تمهد لاتخاذ قرار
مؤثر أو بناء جديد”.

وأكدت المصادر أنّ أيّاً من الاجتماعات التي
عقدت، على كافة المستويات لم يجر
خلالها نقاش للتقرير الذي أعده عبد الرحيم
علي.

وبرأت اللجنة بحسب ناشطين في الحركة
ساحات “صلاح قوش”، وعض بن عوف”،
وكمال عبد المعروف” من أي اتهامات
بالتآمر ضد نظام الإنقاذ إذ عدّت مواقفهم
من عزل الرئيس بمثابة الاجتهادات التي
أملتها عليهم ضرورات المواقع التي كانوا
يشغلونها.

ويعد الثلاثي من قادة اللجنة الأمنية التي
قررت تنحية البشير وتسليم السلطة
للبرهان بعد أن قوبل ظهور بن عوف في 11

الأزمة الفكرية للحركة الإسلامية

ويرى عدة عوامل أحد المفكرين الإسلاميين السودانيين أن السبب الرئيس في فشل محاولات الحركة الإسلامية للعودة إلى الحكم هي أن الفكرة أصبحت ميتة عاجزة عن التواصل مع قوى المجتمع الحية من الشباب والنساء وفئاته المبدعة من الأدباء والفنانين، وما زالت تتواصل مع الفئة الماضية الساكنة مع الأفكار والرؤى الميتة والتي كانت إبان حملات الحركة الإسلامية الجبهوية في ستينات القرن

ويرى المصدر أن الحركة الإسلامية ما زالت قادرة على حماية تنظيمها مستدلاً بأن الأجهزة التنظيمية للحركة، بمستوياتها التنفيذية والتشريعية كافة، وبداية من 25 أكتوبر 2021 أضحت بمقدورها أن تلتئم متى، وكيفما، وأينما شاءت، وأن تلك الأجهزة عقدت بالفعل في أوقات متباينة اجتماعات مهمة ومضت قدماً نحو إعادة بناء هياكلها ومكاتبها التنظيمية”.

عمق التحولات التي يقبل عليها العالم، فقد تأخرت المقاومة لها أعواماً لدى معارضتها، فلم تكن ثورة الاتصالات قد تقدمت كما هي اليوم وانطلقت مخادعة الانقاذ بضعة أشهر على العالم الخارجي وريثما تتمكن قوى المعارضة من التجمع وتنظيم نفسها وتوثيق مواثيقها في بضع سنين (التوقيع على ميثاق اسمرأ في يونيو 1995)، فقد تبلورت معارضة انقلاب 25 اكتوبر قبل أن يقع الانقلاب فقد بدت إرهاباته واضحة، بل إن معالم انهيار الوضع الانتقالي كانت بينة منذ ان حاصرت الانتقال ملةً متهافئة وأحاطت برئيس الوزراء بطانةً خاسرةً خاصةً في المرحلة الأولى، ورغم أن ذلك مما حسبه الانقلاب

الماضي(جبهة الميثاق) وفي ثمانينيات القرن الماضي (الجبهة الاسلامية القومية). ويوضح بقوله (لقد جاءت الانقاذ نفسها مع آخر زفرة تنفسها العالم القديم في عام 1989، إذ شهد آخر العام بداية التحولات المهولة قبل أن يشرق نور الفجر الجديد بتمامه خلال ثقب جدار برلين، ففي ديسمبر من ذات السنة أفتحت بوابة براندنبورغ وبدأت الجمهوريات السوفيتية بالتححر واحدةً تلو الأخرى، ثم إنزاح الستار الحديدي عن دول شرق أوروبا كافة وتجلت الولايات الأمريكية قطباً واحداً ونذير شؤمٍ على أحلام دولة الاسلام السياسي. وإذ تعذر وتعسر على قيادة الانقاذ المسترشدة بإلهام الحركة الاسلامية عندئذٍ أن تدرك

وشغلها الانفصاميون والمنفصمون وغالبهم من هلوسة القديم الذي يرى في النور اشباح الظلام، فجاءت ثورة ديسمبر عنواناً للوعي الجديد من الذين درسوا وتخرجوا في مدارس ومعاهد وجامعات ثورة التعليم الانقاذية، ولكن كما يلاحظ مالك بن نبي أيضاً أن منهج التكديس والشبيئية يذوب مع أول سطوع للشمس لتجلو عن الوجدان الجديد، فديسمبر هي أيضاً ثورة وعى من أجيال اليوم ضد سائر الأجيال السالفة، وهي أيضاً تحفر وتمضي في المجرى الأعمق للتاريخ الذي ظلت نجومه تضيئ منذ الشرعة الدولية لحقوق الانسان والعهد الدولي لحقوق الانسان وميثاق

في صالحه فقد كانت دفعة التحولات وقوتها أكبر منهما، فمنذ الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل (نيفاشا 2004) انبسطت مساحة للحرية رغم أنف الانقاذ وبسبب من ضعفها يومئذٍ، استمعت وقرأت وشاهدت الأجيال الشابة مئات الكتب والمقالات والمسرحيات والقصائد والأغنيات والأناشيد والأفلام ومعارض الفن التشكيلي كلها تصب في مجرى الوعي الجديد، بل توالت تطبيقات الاعلام الاجتماعي مع الثورة الصناعية الثالثة ومع ثورة الاتصالات برنامجاً إثر برنامج تنقل جلسات الاستماع وحفلات الفرق الغنائية الموسيقية والمحاضرات والبرث الحي الذي يتيح لأيّما شخص أن يغدو محطة للبرث مهما استغلها

علاقات السودان الخارجية امتداداً لاستهانة الانقاذ بالمجتمع الدولي، وإذ أمهل التاريخ يومها الانقاذ بضعة سنين بعد محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المصري حسنى مبارك (يونيو 1995) لتضحى بخطرستها وشيخها ومرجعيتها الفكرية والروحية ثم تبدل جلدتها وتجلس لتوقع نيفاشا، لم تجد سلطة الانقلاب يوماً واحداً قبل تنقطع عنها المعونات وتتنزل عليها العقوبات وتجمد عضويتها في المنظمات الدولية والاقليمية، ويحتاج الانسان لمقدار هائل من حسن الظن حتى يتوهم أن الذي تبرعوا بالنصيحة القاتلة لم يكونوا يدركون ذلك.

الحقوق الطبيعية والاجتماعية وموثيق البيئة وحتى سيداو).

وزاد بالقول : يقترن ضعف البصيرة بالتاريخ والمستقبل ارتباطاً وثيقاً مع ضعف الوعي بالعالم وربما الاستهانة بالعلاقات الدولية، فكانت جماهير الانقاذ دائمة التغني (أميركا روسيا قد دنا عذابها)، حتى عندما بدأت معالم الوعي الجديد توثق صلاتها مع العالم وتبرز في حركات احتجاج ولو خافتة (قرفنا، شرارة، التغيير الآن، المبادرة الشبابية)، ثم المنظومات الموصولة بالعمل الانساني والخيري والاغاثي (نفير، صدقات، شارع الحوادث) ثم في انتفاضتين (يونيو 2012، سبتمبر 2013)، فجاء ضعف التقدير لوقع انقلاب 25 اكتوبر على

ايضاً وفقاً لنصوص الاتفاقية ووفقاً للذين وقعوها خاصةً في جانب الحركة الشعبية مرحلة تعيد تأسيس وحدة السودان على أصول جديدة، تمثلت في الاعتراف بالتنوع الاثني والتعدد الثقافي بالمواطنة المتساوية أصلاً للحقوق والواجبات و بإجماع الشعب مصدراً للتشريع ثم بوثيقة الحقوق والحريات، كما نصت في أول فقراتها على المصالحة الوطنية الشاملة التي يقودها طرفا الاتفاق الوطني والشعبية، وبالتمييز الايجابي الشامل للمناطق التي همشت مدى تاريخ الدولة السودانية، ووضعت لذلك البرامج والخطط المفصلة والمصفوفات الموقوتة، فكانت خريطة الانتقال واضحة كما كانت واضحة

ويختتم المحبوب عبدالسلام قوله: في الانتقال وفي غيره هنالك طريق واحد لحل المشكلات هو الطريق الصحيح أو كما يقال كثيراً في الصحافة العربية (لا يصح إلا الصحيح)، وإذ لا تعدم مشكلات الوطن أبداً من يبسط لها الحلول والبدايل من أبنائه النابهين النابغين في مختلف مجالات المعرفة، فإن الذي يعسر على الحس الإدراك السليم هو الغرض الذي يحرف الرؤية والهوى الذي يتلبث أصحاب الغرض، فقد توالى على السودان عدة مراحل وفترات وصفت بالانتقالية وهي كذلك بالفعل، كان آخرها قبل الثورة هي المرحلة الانتقالية التي امتدت لستة أعوام وفق ما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل، وهي

اول انتصار ثورة ديسمبر المباركة وكما هي واضحة اليوم. فنجاح الانتقال وإنقاذ السودان من التجزئة والتقسيم والتشظي ليس مرهوناً باستئناف العداوات واستعادة المرارات والتلبث عند روح الاقصاء والاستئصال ولكن بتمثل روح الوطن الذي يسع الجميع والاستملاك بالديمقراطية منهجاً لإدارة الخلاف، بل لقد أضحي مفهوماً لدرجة البداهة أن البلاد التي مزقتها الحروب والخلاف السياسي تحتاج ايضاً لقدر كبير مهم من التسامح وأبدعت لذلك الصيغ التي لم تغفلها وثيقة الدستورية عندما أشارت للعدالة الانتقالية، ولكنها استعاضت عنها في الممارسة العملية بالإثرة إي استئثار الحكام دون سائر الشعب

بالمكاسب وأهم من ذلك استفرادهم بالسياسة واحتكارهم للقرار أو كما قال النبي الكريم عليه السلام "ستكون من بعدى إثرة".

أما الذين جعلوا مهمم الانتقام من الانتقال لأنه استلب منهم سلطةً حقيقية أو بالأحرى سلطة متوهمة لدى الكثير ممن يصطفون معهم، فانقل لهم كلمات الدكتور منصور خالد في شرحه لفلسفة المهاتما غاندي: على أن كثيرين يخطئون فهم المدلول الحقيقي للمعارضة التي كان يقودها المهاتما غاندي في الهند ضد الامبراطورية، إذ يصفونها مرة بالعصيان أو الجهاد المدني بيد أن ال آستيا قراها (الاسم الذي كان يطلق على الجهاد

قاداتها الداخلية على السلطة والنفوذ، من دائرة القرار في الحكم الإنقاذيين ما جعلها تضعف وتوهن تدريجياً حتى بدأت في التلاشي تماماً منذ المؤتمر العام للنسخة الحكومية من الحركة الذي جرى في 2012 والذي سلّمت فيه آخر قلاعها للشرعية العسكرية. والحديث لخالد: بقيت الحركة سطحية لم تول اهتماماً جاداً لتشخيص عميق لجذور أزمته (الحركة الإسلامية) حيث جنح الإسلاميين إلى تحميل تلك الفئة المسيطرة على مفاصل سلطة وقتها الأزمة باعتبارها الطرف الوحيد المسؤول بالكامل عما آل إليه سوء الحال والمُنقَلَب الذي حاق بالحركة الإسلامية حتى بات السؤال عن حقيقة وجودها فعلاً مثاراً

الغاندي) لا تعني هذا ولا ذاك، إنما تعني المغالبة الروحية أي هزيمة الخصم أخلاقياً. المحلل السياسي والمختص في شؤون الحركة الإسلامية د خالد التيجاني قال قلتها منذ وقت مبكر أن ثمة إحساس انتاب "الإسلاميين الحركيين" قبل سقوط البشير أن السلطة التي شيدوها بتدبير الانقلاب العسكري في العام 1989 على حقبة الحكم المدني الثالث، لم يعودوا يملكون فيها مستقراً ولا قراراً اللهم إلا شيئاً من الذكريات ورعاية المصالح الذاتية والوظيفية التي تربط البعض بدولاب الدولة، والحقيقة الماثلة كانت منذ ذلك الوقت تشير إلى خروج "الحركة الإسلامية"، بنسخها المتعددة التي توالدت على خلفية صراعات

بقوة، ويذهبون في تشخيص الأزمة إلى أنها نتيجة لانفراد هذه الفئة بالأمر واستئثارها بالسلطة وتحكمها بالقرار في مصائر البلاد والعباد، وتجاهلها لمرجعية الحركة، وأن ذلك هو أس كل البلاء، وأن الحل يكمن في إعادة إحياء الحركة الإسلامية واستعادة وحدتها ودورها المرجعي وتجديد القيادات. وقال التيجاني هذا التفكك قاد للسقوط وبذرتة ما تزال تنمو وبالتالي يصعب التغيير وفقاً لهذه العقلية التي ما زالت متحكمة في الحركة المتشظية.

فكرة للدراسات والتنمية

منظمة بحثية سياسية سودانية غير حزبية
ومركز أفكار يركز على دراسة قضايا
السياسات العامة والقضايا الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية الهامة المتعلقة
بالديمقراطية والسلام والاستقرار والتنمية



فكرة للدراسات والتنمية

Fikra for Studies & Development

www.fikrasd.com

